Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 11, Issue 3 (2025) • P: 53 - 37
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

A New Paradigm of Institutional South–South Cooperation: Arab Strategies in the South Pacific and Their Impact on Global Governance

Dr. Al Hexu

Guangdong University of Foreign Studies | China

Received: 18/05/2025

Revised: 29/05/2025

Accepted: 17/06/2025

Published: 15/09/2025

* Corresponding author: asir16@qq.com

Citation: Hexu, A. (2025). A New Paradigm of Institutional South–South Cooperation: Arab Strategies in the South Pacific and Their Impact on Global Governance. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 11*(3), 37 – 53. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K200525

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: In the context of global transformations in the energy structure, Arab countries and Pacific Island nations are moving toward a new phase of institutional cooperation. This study relies on theories of institutional economics, international institutionalism, and South-South cooperation, using document analysis and comparative studies to illustrate the development of cooperation between the two sides. The study focuses on the UAE, Saudi Arabia, and Qatar in the fields of infrastructure, renewable energy, and diplomacy. Since 2010, the two parties have established cooperation mechanisms that included at least two ministerial conferences, investments exceeding $50 million in renewable energy, and growing financial and trade agreements. By 2022, non-oil trade between the UAE and Pacific Island countries surpassed $100 million, and its solar energy projects contributed to reducing diesel consumption by one million liters annually and cutting CO2 emissions by 2,750 tons. The results indicate that Arab intervention is reshaping the strategic balance in the South Pacific, challenging traditional powers such as China, the United States, and Australia, and presenting a cooperative model between South-South countries. The study suggests a tripartite framework: Emirati technology – Chinese manufacturing – local application, along with the establishment of a permanent secretariat and a climate risk fund. This model provides an institutional contribution to global governance and offers strategic insights for China and other countries in the Indo-Pacific region.

Keywords: South Pacific; South-South cooperation; energy diplomacy; climate governance; intertwined globalization.

نموذج جديد للتعاون المؤسسي بين بلدان الجنوب؛ الاستراتيجية العربية في جزر المحيط الهادئ وتأثيرها على الحوكمة العالمية[1]

د/ آى خه شيو

جامعة الدراسات الأجنبية في مقاطعة قوانغدونغ | الصين

المستخلص: في ظل التحولات العالمية في هيكل الطاقة، تتجه الدول العربية ودول جزر المحيط الهادئ نحو مرحلة جديدة من التعاون المؤسسي. تعتمد الدراسة على نظريات الاقتصاد المؤسسي، والمؤسسية الدولية، وتعاون الجنوب–الجنوب، وتستخدم تحليل الوثائق والمقارنة الدراسية لتوضيح تطور التعاون بين الجانبين. تركز الدراسة على الإمارات والسعودية وقطر في مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والدبلوماسية. منذ 2010، أسس الطرفان آليات تعاون شملت مؤتمرين وزاريين، واستثمارات تزيد عن 50 مليون دولار في الطاقة المتجددة، واتفاقيات مالية وتجارية. بحلول 2022، تجاوزت التجارة غير النفطية للإمارات مع دول المحيط الهادئ 100 مليون دولار، وأسهمت مشاريع الطاقة الشمسية في تقليل مليون لتر من الديزل سنويًا، وتقليص انبعاثات CO2 بمقدار 2750 طنًا. تشير النتائج إلى أن التدخل العربي يُعيد تشكيل التوازن الاستراتيجي في جنوب المحيط الهادئ، ويشكل تحديًا للقوى التقليدية مثل الصين والولايات المتحدة وأستراليا، ويقدم نموذجًا تعاونيًا بين دول الجنوب. تقترح الدراسة إطارًا ثلاثيًا: تكنولوجيا إماراتية – تصنيع صيني – تطبيق محلي، بالإضافة إلى أمانة دائمة وصندوق لمخاطر المناخ. النموذج يقدم مساهمة مؤسسية للحوكمة العالمية ويوفر رؤى استراتيجية للصين والدول الأخرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

الكلمات المفتاحية: جنوب المحيط الهادئ؛ التعاون بين دول الجنوب؛ الدبلوماسية الطاقوية؛ حوكمة المناخ؛ العولمة المتداخلة.

(1) هذا البحث نتاج مشروع دراسات دول جزر المحيط الهادئ جامعة الدراسات الأجنبية في مقاطعة قوانغدونغ (رقم المشروع: 24-NTYJ-03.

本文为广东外语外贸大学南太平洋岛国国家研究项目"百年变局下南太平洋国家地区合作机制的发展变化对中国的影响与应对研究"成果，（项目号：24NTYJ03）。

1- المقدمة.

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام العالمي للطاقة وبنية الحوكمة الدولية، أصبحت العلاقة بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ تنتقل من التفاعلات العرضية إلى مرحلة بناء مؤسساتي منتظم، حيث بدأت تتبلور ملامح "آلية تعاون عابرة للأقاليم". تقليديًا، كانت الدبلوماسية العربية تركز على الدول الغربية الكبرى والدول الآسيوية الرئيسة، لكن تصاعد قضايا التغير المناخي، والتحول العالمي في هيكل الطاقة، وتزايد الطابع التعددي في مفاوضات المنظمات الدولية، دفعت الدول العربية إلى إعادة النظر في استراتيجياتها تجاه الجنوب العالمي.

تشير هذه الدراسة إلى أن انخراط الدول العربية في منطقة جنوب المحيط الهادئ ليس مجرد توسع جغرافي اقتصادي، بل هو سلوك استراتيجي يهدف إلى بناء منصة تعاون مؤسسي مستدام. تستند هذه المنصة إلى التحول في مجال الطاقة كمحور، وإلى التمويل التنموي كوسيلة، وإلى الدبلوماسية الأخلاقية كعنصر تماسك، وتسعى لإعادة تشكيل خطاب الدول العربية داخل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). وقد تم بالفعل تحويل هذا التعاون إلى آليات مؤسسية متعددة مثل " صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول جزر المحيط الهادئ "، والقروض التنموية للصندوق السعودي للتنمية، واتفاقيات الخدمات الجوية القطرية، وتشمل هذه الآليات مجالات البنية التحتية، والطاقة المتجددة، والربط اللوجستي، والتعليم والثقافة.

وعلى مستوى التنفيذ الاستراتيجي، تقدم دول الخليج نموذج تعاون "غير مشروط"، يختلف عن النموذج الغربي الذي يربط المساعدات بالإصلاحات السياسية، ما يمنح التعاون العربي مرونة أكبر وجاذبية أوسع لدى شركاء الجنوب العالمي. ويُعد هذا النموذج من "المساعدة المنزوعة الشروط" خيارًا مفضلًا للعديد من الدول النامية، حيث يعزز من استقلالية هذه الدول في المفاوضات الدولية، ويقدم نموذجًا بديلًا غير غربي يمكن الاسترشاد به ضمن مبادرة "الحزام والطريق".

وتنطلق هذه الدراسة من مقاربة مؤسسية لتحليل مسار التعاون بين الدول من "إنتاج المؤسسات" إلى "تشابك الآليات"، مع التركيز على تجارب نموذجية لدول مثل الإمارات، والسعودية، وقطر، والكويت، بهدف تحليل الممارسات المؤسسية والمنطق الحوكمي في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والتمويل، والدبلوماسية متعددة الأطراف. كما تسعى الدراسة لاستكشاف ما إذا كانت هذه الآليات من التعاون بين بلدان الجنوب، في ظل تسارع إعادة تشكيل النظام الدولي، قادرة على تقديم نموذج عالمي أكثر استقرارًا واستقلالية للدول النامية. وتسعى الدراسة إلى الإسهام نظريًا في فهم "التعاون المؤسسي بين بلدان الجنوب"، وتقديم مرجع منهجي لصياغة آليات تعاون بديلة للدول المنخرطة في الاستراتيجيات الإقليمية بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وعلى رأسها الصين.

وفي إطار التحولات العميقة في النظام العالمي، لا تزال الأدبيات المتعلقة بالتعاون بين دول الجنوب تفتقر إلى دراسة شاملة تُركّز على دور الدول العربية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية ضمن سياقات جديدة ومتعددة. الفجوة الرئيسية تكمن في قلة البحث حول كيفية استفادة الدول العربية من التحولات في هيكل الطاقة العالمي لتحفيز التعاون مع دول المحيط الهادئ، وتحديدًا في سياق التحولات البيئية والسياسية التي تفرضها التغيرات المناخية. ورغم الاهتمام المتزايد في أدبيات التعاون بين بلدان الجنوب، إلا أن معظم الدراسات تركز على التحولات الإقليمية الكبرى مثل العلاقات بين الصين وأفريقيا أو الهند وأمريكا اللاتينية، في حين أن التعاون بين الدول العربية ودول المحيط الهادئ لا يزال نادرًا في البحث الأكاديمي. تسعى هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تحليل كيفية تطور هذا التعاون ضمن أطر مؤسسية، وفتح آفاق جديدة لفهم دور التعاون المؤسسي في تعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة التحديات العالمية في الطاقة والمناخ.

ولضمان موثوقية وفعالية نتائج البحث، اعتمدت هذه الدراسة على تحليل الوثائق والمقارنة الدراسية. ساعد تحليل الوثائق في مراجعة الأدبيات الحالية بشكل منهجي، وتحديد الفجوات البحثية، خاصة في مجال التعاون بين الدول العربية ودول جزر المحيط الهادئ. من خلال تحليل تقارير المنظمات الدولية، والمستندات الحكومية، والمطبوعات الأكاديمية المختلفة، تمكنا من فهم تطور التعاون بين الجانبين. علاوة على ذلك، للتحقق من الفرضيات البحثية، قمنا بإجراء مقارنة تحليلية لحالات التعاون المحددة بين دول مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر في منطقة جنوب المحيط الهادئ. هذه الطريقة توفر رؤى عميقة، وتكشف تعقيدات التعاون واختلافاته عبر سياقات ثقافية وجيوسياسية متنوعة.

وفيما يتعلق بتحليل البيانات، تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على الأدوات التحليلية النوعية. تم استخدام تحليل المحتوى لتحليل الأدبيات والتقارير ذات الصلة، واستخراج العناصر الرئيسية والأنماط الخاصة بالتعاون بين الجانبين، بالإضافة إلى التعرف على العوامل الرئيسية التي تؤثر على تقدم التعاون. من خلال تحليل الحالات، تمكنا من دراسة تجارب التعاون بين دول مثل الإمارات والسعودية وقطر في جنوب المحيط الهادئ، مما يساعد في فهم نماذج التعاون واستراتيجياتهم بشكل أعمق. من خلال هذه الأدوات التحليلية النوعية، استطاعت الدراسة تقديم تحليل شامل لتطور آليات التعاون، مما يضمن موثوقية النتائج البحثية وعمقها.

المبحث الأول: تحليل السمات الاستراتيجية والاحتياجات المؤسسية لمنطقة جنوب المحيط الهادئ

(أ) السمات الاستراتيجية لدول جزر جنوب المحيط الهادئ

تشير دول جزر جنوب المحيط الهادئ إلى الدول الجزرية المنتشرة في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، والتي تضم ما مجموعه 27 دولة ومنطقة، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة، فيجي، ساموا، تونغا، وفانواتو. وباعتبارها دولًا نامية صغيرة الجزر، فإن أبرز ما يميز هذه البلدان هو اتساع رقعتها الجغرافية البحرية مقابل محدودية مساحتها البرية وعدد سكانها، مما يؤدي إلى مشاكل كبيرة في اقتصادات الحجم، وتكاليف عالية للإنتاج والتبادل، بالإضافة إلى حساسيتها المفرطة للصدمات الخارجية.

علاوة على ذلك، تواجه دول المحيط الهادئ تهديدات بيئية جسيمة جراء التغير المناخي والكوارث الطبيعية، فضلًا عن التقلبات الاقتصادية العالمية التي تؤثر سلبًا على إنجازاتها التنموية المبكرة. وقد أشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن هذه "التحديات الفريدة" تبرر الاعتراف الدولي بـ"الخصوصية التنموية" لتلك الدول. فعلى سبيل المثال، صرح ممثل بابوا غينيا الجديدة الدائم لدى الأمم المتحدة، روبرت آيسي (Robert G. Aisi)، خلال أحد اجتماعات أجندة التنمية الأممية، بأن دول المحيط الهادئ تفتقر إلى القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية نظرًا لعزلتها الجغرافية، وقلة مواردها الأساسية، وضيق أسواقها المحلية[2].

بناءً على ذلك، هناك حاجة ماسة لتأسيس آليات تعاون متعددة الأطراف في المنطقة، لتعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من قلة عدد سكان دول جزر المحيط الهادئ، إلا أن مناطقها الاقتصادية الخالصة البحرية الشاسعة ومواردها البحرية الوفيرة تضفي عليها قيمة استراتيجية كبيرة. وفي السياق الجيوسياسي العالمي الراهن، أصبحت المنطقة بمثابة جبهة جديدة لصراع القوى الكبرى.

تشير البيانات إلى أنه خلال الفترة بين 2008م و2022م، تعهدت الصين بتقديم قروض تنموية إلى دول المحيط الهادئ بلغت 10.6 مليار دولار أمريكي (تم صرف 4.5 مليار دولار منها)، في حين بلغ تعهد الولايات المتحدة 4.4 مليار دولار (صرفت 3.4 مليار دولار)، بينما تعهدت أستراليا بـ 20.6 مليار دولار (تم صرف 18.8 مليار دولار). وقد أعلنت الصين أن جنوب المحيط الهادئ يُعد جزءًا من "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، وتسعى إلى تعزيز حضورها عبر مشاريع البنية التحتية والدبلوماسية.

في المقابل، كثفت الولايات المتحدة وحلفاؤها جهودهم في الحوار والمساعدات؛ ففي عام 2022م، استضافت واشنطن قمة الولايات المتحدة–دول المحيط الهادئ، وأطلقت برنامج مساعدات بقيمة 810 مليون دولار، إضافة إلى خطط لإنشاء سفارات جديدة في تونغا وكيريباتي[3]. في هذا السياق الاستراتيجي المعقد، بات على دول جزر المحيط الهادئ انتهاج مقاربة مرنة في اختيار الشركاء، كما تطمح إلى تعزيز مكانتها عبر أطر ومؤسسات متعددة الأطراف.

اقتصاديًا، تعتمد هذه الدول بشكل مفرط على السياحة، وعائدات تراخيص صيد الأسماك، وتحويلات المهاجرين، ما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية. كما أشار مسؤول في هيئة التنمية السعودية: "بسبب صغر حجمها الجغرافي وبعدها عن الأسواق وقلة الموارد، تواجه الدول الجزرية الصغيرة صعوبات جمة في التصدي للكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية الخارجية."[4]

فعلى سبيل المثال، تمثل عائدات السياحة نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من هذه الدول، لكنها تتعرض لتقلبات شديدة نتيجة الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا؛ كذلك، رغم أن تراخيص صيد الأسماك تدر دخلًا كبيرًا، إلا أنها تخضع لسياسات دولية قد تكون متقلبة. أما من ناحية الطاقة، فتعتمد هذه الدول بدرجة عالية على واردات الوقود الأحفوري، مما يضعف أمنها الطاقي[5]. بالتالي، فإن احتياجات التنمية في دول المحيط الهادئ تشمل مجالات عدة، منها التكيف المناخي، والطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والصحة والتعليم، مما يتطلب تطوير آليات مؤسسية وتعاونية مناسبة لهذه السياقات.

وفيما تسعى دول المحيط الهادئ للحصول على الدعم الخارجي، فإنها في الوقت ذاته تساهم بنشاط في بناء التعاون الإقليمي وآليات التعاون بين بلدان الجنوب. وقد لعب منتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (PIDF) دورًا محوريًا في هذا السياق، حيث تم تأسيسه منذ البداية كأداة

(2) United Nations. (2022, July 6). *Pacific Small Island Developing States (PSIDS)* [Statement]. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Sustainable Development. https://sdgs.un.org/statements/pacific-small-island-developing-states-psids-11347

(3) Colley, C. K. (2025, March 26). *The South Pacific is the new frontline in the rivalry with China*. War on the Rocks. https://warontherocks.com/2025/03/the-south-pacific-is-the-new-frontline-in-the-rivalry-with-china

(4) Arab News Japan. (2024, December 24). *Saudi Arabia and Japan sign mining cooperation agreement*. Arab News Japan. https://www.arabnews.jp/en/saudi-arabia/article_132089/

(5) United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs. (2010, February). *UAE Partnership in the Pacific: Background document*. https://img.scoop.co.nz/media/pdfs/1002/UAE_Partnership_in_the_Pacific_Backgroud_document_768877.pdf

للتعاون بين بلدان الجنوب. وبحسب تقرير مشترك بين المنتدى ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، فإن المنتدى "يعكس منذ تأسيسه إرادة قوية للتعاون بين الدول النامية"، ويُعد منصة تعبير مؤسسية قوية عن مطالب دول الجزر الصغيرة[6].

إضافة إلى ذلك، تنشط دول المحيط الهادئ في المحافل متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة للدفاع عن أجندتها المعروفة باسم "الهادئ الأزرق"، والتي تركز على تحقيق العدالة المناخية، ومطالبة الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها المالية المناخية وتطبيق روح اتفاق باريس للمناخ[7]. ولذلك، وعلى الرغم من أن المنطقة تقع جغرافيًا في أطراف النظام الدولي، إلا أنها باتت تحتل موقعًا استراتيجيًا يتطلب بنية تعاون جديدة تلبي حاجاتها المؤسسية في سياق التنمية المستقلة.

(ب) تطور مسار بناء آليات التعاون والدبلوماسية بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ

في ظل النظام الدولي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، اعتمدت اقتصادات دول جنوب المحيط الهادئ بدرجة كبيرة على أسواق القوى التقليدية مثل أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، في حين ركزت الدول العربية على تصدير الطاقة إلى أوروبا وآسيا. ورغم ذلك، لم تكن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين منعدمة بالكامل؛ فوفقًا للإحصاءات، تراوحت حصة واردات دول المحيط الهادئ من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الدخل المنخفض والمتوسط بين 0.6% و4.1% خلال الفترة 1965م–1974م، لكنها بدأت بالانخفاض التدريجي وصولًا إلى شبه توقف اعتبارًا من عام 1977م[8].

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت بعض الدول العربية، مدفوعة بالتغيرات المناخية والتحولات في هيكل الطاقة العالمي، بإدماج جنوب المحيط الهادئ ضمن استراتيجياتها الدبلوماسية. ففي فبراير 2010م.، أعلن وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد خلال زيارته إلى دول المحيط الهادئ عن إطلاق "برنامج الشراكة مع دول جنوب المحيط الهادئ"، وخصصت الإمارات مبلغ 50 مليون دولار لدعم مشاريع حيوية في مجالات التعليم، والصحة، والبنية التحتية[9]. وأشار البرنامج إلى أن دول المنطقة "تقف في الخطوط الأمامية لتغير المناخ"، داعيًا إلى تعزيز تدابير التكيف مع التغير المناخي وتحسين أمن الطاقة.

في يونيو من العام نفسه، استضافت أبوظبي أول قمة لقادة الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ، بمشاركة جميع أعضاء جامعة الدول العربية الـ21 وقادة 12 دولة من دول المحيط الهادئ، وهي أول حوار رفيع المستوى بين الجانبين في التاريخ[10]. وأسفرت القمة عن اتفاق لإعداد خطة تعاون مدتها خمس سنوات، تهدف إلى تعزيز الدعم العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المحيط الهادئ، مما شكل بداية بناء منصة مؤسسية للحوار والتعاون. وفي عام 2013م، قامت الكويت والإمارات بتمويل أول اجتماع لمنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (PIDF)[11].

على مدار أكثر من عقد من الزمان، واصلت الدول العربية تعميق علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول المحيط الهادئ. فقد أجرى وزير الخارجية الإماراتي زيارات متعددة إلى عدد من تلك الدول لتعزيز التعاون الاقتصادي والحوار التنموي[12]، كما شارك وزراء خارجية من دول عربية أخرى مثل عمان في اجتماعات مماثلة، مؤكدين على أهمية التعاون في مجالات الاقتصاد والبيئة[13].

(6) Pacific Islands Development Forum. (n.d.). *Pacific Platform for South-South Cooperation*. https://www.pidf.int/ssc/

(7) Baruah, D. M., & Labh, N. (2023, March 28). *Understanding the Indo-Pacific: The Island Way*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/2023/03/28/understanding-indo-pacific-island-way-pub-89384

(8) World Bank. (2023). *Merchandise imports from low- and middle-income economies in Middle East & North Africa (% of total merchandise imports) – Pacific Island Small States* [Data set]. World Bank Open Data. https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.R4.ZS

(9) United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs. (2010, February). *UAE Partnership in the Pacific: Background document*. https://img.scoop.co.nz/media/pdfs/1002/UAE_Partnership_in_the_Pacific_Backgroud_document_768877.pdf

(10)Matangi Tonga. (2010, June 29). *Arab League countries dialogue with Pacific Island States*. https://matangitonga.to/2010/06/29/arab-league-countries-dialogue-pacific-island-states

(11) Tarte, S. (2015). A new Pacific regional voice? The Pacific Islands Development Forum. In G. Fry & S. Tarte (Eds.), *The new Pacific diplomacy* (pp. 79–88). ANU Press. http://www.jstor.org/stable/j.ctt19w71mc.13

(12) Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates. (2023, June 13). *UAE attends second ministerial meeting of Arab League and Pacific Small Island Developing States*. https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2023/6/13/13-6-2023-uae-pacific

(13) Ministry of Foreign Affairs of the Sultanate of Oman. (2023, June 12). *Oman at meeting of Arab and Pacific Island countries*. https://www.fm.gov.om/oman-at-meeting-of-arab-and-pacific-island-countries/

وفي عام 2022م، عشية مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (COP27)، أعلنت مصر دعمها العلني لمواقف الدول الجزرية الصغيرة النامية (PSIDS)، مؤكدة شرعيتها في الحوكمة المناخية العالمية[14]. كما أقامت السعودية علاقات دبلوماسية متتابعة مع عدد من دول المنطقة، شملت توفالو وفيجي عام 2015م، تونغا عام 2020م، فانواتو عام 2022م، وجزر كوك في أبريل 2023م[15].

وعلى المستوى الدولي، أظهرت الدول العربية ودول المحيط الهادئ توافقًا واسعًا في مجالات المناخ والتنمية المستدامة. وقد وفرت استضافة الإمارات لمؤتمر المناخ (COP28) في 2023م منصة جديدة للتعاون بين الجانبين، حيث عبرت الحكومة الإماراتية عن تطلعها لتعزيز الحوار مع دول المحيط الهادئ حول سبل مواجهة التحديات المناخية[16]. كما أعلن صندوق التنمية السعودية عام 2024م عن خطة لدعم دول المنطقة في مواجهة آثار التغير المناخي، وتم توقيع اتفاق مع بنك التنمية الآسيوي بقيمة 25 مليون دولار لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في جزر سليمان وغيرها[17].

وفي يونيو 2023م، دخل الحوار العربي–جنوب المحيط الهادئ مرحلة جديدة، مع استضافة العاصمة السعودية الرياض للاجتماع الوزاري الثاني بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ترأس الاجتماع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية من كلا الجانبين. وأصدر المجتمعون "إعلان الرياض"[18]، الذي دعا إلى توسيع التعاون في مجالات السياسة الخارجية، والتجارة، والاستثمار، والطاقة المتجددة، والسياحة، والنقل، إضافة إلى مجالات مثل حماية الموارد البحرية، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيا، والتعليم، والصحة، والمساعدات الإنسانية، والبنية التحتية، والأمن الغذائي.

كما أكد المشاركون على أهمية رفع مستوى التنسيق والتشاور بين الجانبين، واتفقوا على اتخاذ إجراءات لتوقيع مذكرات تفاهم مستقبلية تُفضي إلى مزيد من التنظيم المؤسسي للعلاقات. ووفقًا لبيان وزارة الخارجية العمانية، ركز الاجتماع على التعاون التنموي، لا سيما في المجالات الاقتصادية والبيئية[19]. بعد الاجتماع، أعربت الأطراف المشاركة عن دعمها لتنفيذ "برنامج عمل الدوحة" المعني بأقل البلدان نموًا، ورحبت بنتائج المؤتمر الخامس للأمم المتحدة الذي استضافته قطر في مارس 2023م[20]. وأعرب وزير الخارجية القطري في كلمته عن تمسك بلاده بالقضية الفلسطينية كأولوية للعالم العربي، داعيًا دول المحيط الهادئ لدعم المواقف العربية في المحافل الدولية، مما يعكس إدماج قضايا الهوية السياسية ضمن إطار التعاون المؤسسي.

ومن منظور مؤسسي، تمثل هذه الاجتماعات الوزارية والإعلانات المشتركة الأساس الرسمي لبنية التعاون بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ. وقد ساهمت هذه الآليات متعددة الأطراف في تقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الاتساق السياسي. علاوة على ذلك، فإن هذا الإطار التعاوني قد تبنى مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب والمعايير المشتركة، حيث يشترك الطرفان في عضوية تحالف الدول النامية ويدعمان مفاهيم العدالة المناخية والتنمية المستدامة، ويدافعان عن حق الدول النامية في التصدي للتحديات العالمية.

وقد بدا جليًا تأثير البناء الاجتماعي في هذا السياق؛ فالدول العربية عملت على صياغة صورتها كمناصرين للعمل المناخي العالمي وشركاء للجنوب العالمي، عبر برامج المساعدات والحوار السياسي. في المقابل، عززت دول المحيط الهادئ من دورها كمدافعة عن التعاون بين بلدان الجنوب وممثلة للدول الهشة مناخيًا من خلال مشاركتها النشطة في الأجندة العربية. وبشكل عام، تسعى الدول العربية إلى بناء شبكة

(14) Egypt Today Staff. (2023, June 13). *Egyptian deputy FM urges coordination between Arab states, SIDS amid global polarization*. EgyptToday. https://www.egypttoday.com/Article/1/125051/Egyptian-deputy-FM-urges-coordination-between-Arab-states-SIDS-amid

(15) 香港01. (2023, July 3). Saudi Arabia and others emulate China's Belt and Road in the South Pacific. Hong Kong 01. https://www.hk01.com/article/915132

(16) Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates. (2023, June 13). *UAE attends second ministerial meeting of Arab League and Pacific Small Island Developing States*. https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2023/6/13/13-6-2023-uae-pacific

(17) Arab News Japan. (2024, October 5). *Saudi Arabia to help Pacific islands develop, fight climate change*. https://www.arabnews.jp/en/saudi-arabia/article_132089/

(18) Alhamawi, L. (2023, June 13). *Ministerial meeting of Arab League and Pacific Island states issues Riyadh Declaration*. Arab News. https://www.arabnews.com/node/2320931/saudi-arabia

(19) Ministry of Foreign Affairs of the Sultanate of Oman. (2023, June 12). *Oman at meeting of Arab and Pacific Island countries*. https://www.fm.gov.om/oman-at-meeting-of-arab-and-pacific-island-countries/

(20) Gulf Times. (2023, June 13). *Qatar participates in ministerial meeting between Arab countries, Pacific Island countries*. https://www.gulf-times.com/article/662923/qatar/qatar-participates-in-ministerial-meeting-between-arab-countries-pacific-island-countries

متعددة الأبعاد من الشراكات في المنطقة، تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، وتسهم في إعادة صياغة المصالح المشتركة والهوية الجماعية للطرفين.

المبحث الثاني: مسار إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية ودول جزر جنوب المحيط الهادئ

أ. دو افع بناء آليات التعاون العربي–جنوب المحيط الهادي وتطورها التاريخي

تستند عملية بناء آليات التعاون بين الدول العربية ودول جزر جنوب المحيط الهادئ إلى أسس نظرية راسخة تشمل اقتصاديات المؤسسات ونظرية التعاون بين بلدان الجنوب، وتتقاطع مع الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية. وفقًا لاقتصاديات المؤسسات، فإن النظم تُعد قيودًا مصممة بشريًا تهدف إلى خلق النظام وتقليل عدم اليقين في المعاملات، مما يؤثر مباشرة على تكاليف المعاملات وإمكانية تنفيذ الأنشطة الاقتصادية[21]. من جهته، يشير النسق المؤسسي في العلاقات الدولية إلى دور القواعد والمنظمات في ضمان استقرار التعاون، في حين يركّز البناء الاجتماعي على أثر الهوية المشتركة والحوار الحضاري في تشكيل نوايا التعاون، كما ظهر في الاجتماع الوزاري الثاني بين جامعة الدول العربية ودول المحيط الهادئ الذي أكد على احترام الخصوصيات الثقافية وتسريع الحوار بين الحضارات[22]. أما منطق التعاون بين بلدان الجنوب فيؤكد على مبادئ المساواة، والمنفعة المتبادلة، والاحترام الكامل للسيادة[23]. توفر هذه النظريات إطارًا تحليليًا لتفسير دوافع بناء آليات التعاون بين الجانبين، حيث ينبغي أن تأخذ دوافع التعاون في الاعتبار المصالح الاقتصادية والهوية الثقافية، بينما تعكس قواعد التعاون احترام السيادة والمساواة.

وفي ظل هذا الإطار، يمكن تتبع تطور آليات التعاون العربي– جنوب المحيط الهادئ من خلال عدد من المحفزات. أولًا، يشهد العالم ما يسمى بـ"عصر ما بعد المساعدات"، حيث تتعرض النماذج الغربية التقليدية في تقديم المساعدات للتحدي من قبل قوى ناشئة[24]. ومع صعود دول الجنوب مثل الصين كممولين رئيسيين، بدأت العديد من الدول النامية في التحول نحو نموذج تنمية قائم على الاستثمار والتجارة بدلاً من المساعدات. تمتلك الدول العربية، وخاصة دول الخليج، رؤوس أموال ضخمة، وبدأت تميل إلى استخدام الاستثمار المباشر والتمويل التنموي كأدوات للتأثير، بدلاً من الاقتصار على المساعدات.

ثانيًا، عززت القضايا العالمية مثل تغير المناخ من تقارب المصالح بين الدول الجزرية العربية ودول جنوب المحيط الهادئ. تعتبر دول المنطقة من أكثر الدول هشاشة أمام الكوارث المناخية؛ على سبيل المثال، تعرضت فانواتو لإعصار "بام" في عام 2015م، مما تسبب بخسائر تعادل 70% من ناتجها المحلي الإجمالي، ووصلت الخسائر التراكمية إلى 80% لاحقًا[25]. وفي ظل امتلاك الدول العربية للقدرة التمويلية من جهة، ووقوعها تحت ضغط المطالب المناخية العالمية من جهة أخرى، فقد ظهرت الرغبة في التعاون في مجالات الطاقة المتجددة وحماية البيئة.

ثالثًا، لعبت الاعتبارات الجيوسياسية والدبلوماسية دورًا في تحفيز التعاون، حيث تسعى الدول العربية إلى توسيع تحالفاتها خارج الدوائر التقليدية، بما يتيح لها تعزيز الدعم الدولي. من ذلك، إعلان عدد من دول المحيط الهادئ عن دعمها لترشح المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو 2030م، وهو ما يعكس نشوء تحالفات دبلوماسية جديدة[26].

كما أشرنا في المبحث السابق، بدأ التعاون الاقتصادي العربي–جنوب المحيط الهادي فعليًا في عام 2010م، وتحديدًا مع إطلاق "صندوق الشراكة بين الإمارات وجزر المحيط الهادئ"، الذي قدّم 50 مليون دولار منحة لـ11 دولة من دول المحيط الهادئ لدعم مشاريع في الطاقة المتجددة وإدارة المياه. شملت المشاريع إنشاء مزرعة رياح في ساموا، وتحديث أنظمة تخزين المياه في جزر مارشال، وتركيب محطات طاقة

(21) North, D. C. (1991). Institutions. *Journal of Economic Perspectives, 5*(1), 97–112.

(22) Asharq Al-Awsat. (2023, June 13). *Arab League, Pacific Island States support Saudi Arabia hosting Expo 2030*. https://english.aawsat.com/gulf/4379726-arab-league-pacific-island-states-support-saudi-arabia-hosting-expo-2030

(23) South Centre. (2009, November). *South-South cooperation principles: An essential element in South-South cooperation*. https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2013/09/South-South-cooperation-Principles_EN.pdf

(24) Gulrajani, N. (2024, January 22). *Donors in a post-aid world – January 2024 update*. ODI. https://odi.org/en/insights/donors-in-a-post-aid-world-january-2024-update/

(25) Baruah, D. M., Prasad, S., & Zhang, D. (2024, February 8). *How Chinese financing shapes the Pacific*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/posts/2024/02/how-chinese-financing-shapes-the-pacific

(26) Alhamawi, L. (2023, June 13). *Ministerial meeting of Arab League and Pacific Island states issues Riyadh Declaration*. Arab News. https://www.arabnews.com/node/2320931/saudi-arabia

شمسية في كيريباتي، توفالو، بالاو، وجزر سليمان. يعكس ذلك انتقالاً نحو تنفيذ مشاريع طاقة مستدامة تلائم احتياجات التنمية المحلية[27]. في المقابل، توفر الدول العربية معدات طاقة، ومواد بناء، وآلات صناعية تُلبّي احتياجات البنية التحتية والتصنيع لدى دول المنطقة. وفي عام 2022م، ولأول مرة، تجاوز حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين الإمارات ودول جنوب المحيط الهادئ حاجز 100 مليون دولار، وفقًا لبيانات البنك الدولي، مما يعكس تعمق الشراكة الاقتصادية.

وفي سياق موازٍ، عزز صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) نشاطه الاستثماري في المنطقة، مركزًا على البنى التحتية السياحية، والموانئ، وشبكات الخدمات اللوجستية. في عام 2023م، قدمت السعودية 8 ملايين دولار لدعم استضافة جزر سليمان للألعاب الرياضية في المحيط الهادئ، وشملت هذه المنحة أيضًا مكونًا مخصصًا للتمويل المناخي[28].

على صعيد التعاون الحكومي، ازدادت وتيرة التفاعلات الثنائية. نظّمت المغرب منتدى جزر المحيط الهادئ كل ثلاث سنوات منذ عام 2012م[29]، مما ساهم في إرساء قاعدة للتعاون السياسي والاقتصادي. كما قامت الكويت والإمارات بتمويل تأسيس منتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (PIDF) عام 2013م. وفي عام 2017م، اقترحت قطر توسيع التعاون في مجالات الزراعة والبنية التحتية والطاقة الخضراء[30]. أما في عام 2023م، فقد شهد توقيع الإمارات لاتفاقيات تنموية تشمل قروضًا وتبادل تقني وتعاون في إدارة المناخ، وذلك على هامش القمة العالمية للاقتصاد الأخضر في دبي[31].

وتشير هذه التطورات إلى أن مسار التعاون العربي–جنوب المحيط الهادئ انتقل من مرحلة الحوار الاستكشافي إلى مرحلة بناء آلية مؤسسية متماسكة، مما يعكس تحوّلًا من المشاورات غير الرسمية إلى الإطار المنظم. ومع تعمق هذا الإطار، بدأت دول المحيط الهادئ في تقليل اعتمادها على المانحين التقليديين مثل أستراليا ونيوزيلندا، وبرزت الدول العربية كشركاء بديلين ذوي أهمية متزايدة[32]. مستقبلًا، يُتوقع أن يشهد التعاون مزيدًا من التنسيق في مجالات إعادة هيكلة الصادرات وتخصيص رأس المال، بما يدعم بناء علاقة تنموية طويلة الأمد ومستدامة.

ب. المنصات المؤسسية وترتيبات الآليات:

من منظور المدرسة المؤسسية في العلاقات الدولية، فإن بناء آلية تعاون مستقرة يتطلب وجود منصات مؤسسية فعالة للحد من تكاليف المعاملات وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتعاون[33]. وفيما يتعلق بالتعاون العربي – جنوب المحيط الهادئ، يمكن تلخيص الترتيبات المؤسسية الرئيسية على النحو التالي:

أولًا، يتم تعزيز آليات الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بشكل متزايد. فقد أدرجت جامعة الدول العربية التعاون مع دول جزر المحيط الهادئ ضمن أجندتها متعددة الأطراف، مع عقد اجتماعات وزارية دورية. كما يجري الأمين العام للجامعة العربية ومسؤولو وزارات الخارجية في الدول الأعضاء لقاءات ثنائية مع ممثلي دول جزر المحيط الهادئ في مناسبات دولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يعزز وتيرة التفاعل الاستراتيجي. ويوفر منتدى المغرب – جزر المحيط الهادئ، الذي أسسته المغرب، منصة مؤسسية إضافية، حيث تتبادل الأطراف التجارب التنموية وتوقع اتفاقيات التعاون. ومن خلال الاجتماعات الدورية والبيانات المشتركة، تساهم هذه المنصات في إرساء إطار من القواعد وآليات التنسيق، مما يعزز الثقة السياسية ويمهد الطريق للتعاون الاقتصادي والتجاري.

(27) UAE Ministry of Foreign Affairs. (2023). *UAE-Pacific Partnership Fund | Department of Economic and Social Affairs* [Data set]. United Nations. https://sdgs.un.org/partnerships/uae-pacific-partnership-fund

(28) Sol Star News. (2023, June 12). *Saudi Arabia injects SBD$58 million towards PG 2023*. Solomon Star News. https://www.solomonstarnews.com/saudi-arabia-injects-sbd58-million-towards-pg-2023/

(29) Ministry of Foreign Affairs, African Cooperation and Moroccan Expatriates. (2023, June 13). *Mr. Bourita calls for practical, solidarity-based partnership with Pacific Island States as part of active South-South cooperation*. Kingdom of Morocco. https://diplomatie.ma/en/mr-bourita-calls-practical-solidarity-based-partnership-pacific-island-states-part-active-south-south-cooperation

(30) Qatar Ministry of Foreign Affairs. (2023, June 12). *Qatar participates in 2nd ministerial meeting between Arab countries and Pacific Island countries*. https://www.mofa.gov.qa/en/all-mofa-news/details/1444/11/23/qatar-participates-in-2nd-ministerial-meeting-between-arab-countries-and-pacific-island-countries

(31) Cade, K. (2023, August 10). *Pacific Islands–Arab relations are at a potential turning point*. Strategy International. https://strategyinternational.org/2023/08/10/publication77/.

(32) Matangi Tonga. (2010, June 29). *Arab League countries dialogue with Pacific Island States*. https://matangitonga.to/2010/06/29/arab-league-countries-dialogue-pacific-island-states

(33) North, D. C. (1991). Institutions. *Journal of Economic Perspectives, 5*(1), 97–112.

ثانيًا، يتم إنشاء منصات تمويل وتعاون مالي بشكل تدريجي. تمتلك الدول العربية عدة مؤسسات مالية تنموية مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التنمية العربي، والتي يمكن أن توفر مصادر تمويل لمشاريع في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ورغم عدم وجود بنك تنموي عربي متخصص للمنطقة، فإن مذكرة التفاهم التي وقّعها البنك الإسلامي للتنمية مع بنك التنمية الآسيوي لاستثمار مشترك بقيمة 100 مليون دولار أمريكي، تُظهر اهتمامًا بالتعاون التمويلي متعدد الأطراف[34]. كما قدمت دولة الإمارات من خلال صندوقها الوطني للتنمية تمويلًا لمشاريع في دول المحيط الهادئ شملت محطات طاقة شمسية ومرافق مائية، مما يعكس نهج الربط بين الطاقة والبنية التحتية والتمويل في صورة آلية متكاملة.

ثالثًا، يتم التحضير لاتفاقيات تسهيل التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي. فعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية تجارة حرة رسمية بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ، إلا أن الجانبين بدآ في بناء إطار للتجارة. ففي عام 2025م[35]، قررت كل من فيجي والإمارات تسريع مفاوضات اتفاق شراكة اقتصادية إقليمية يشمل دول المحيط الهادئ، مع نية الاستفادة من نصوص الاتفاق القائم بين أستراليا ونيوزيلندا ودول الجزر، للإسراع في وضع جدول أعمال واضح. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخطوة في إنشاء نظام تعريفي وتنظيمي يخفض الحواجز المؤسسية أمام التجارة عبر الأقاليم. كما يمكن تحقيق تسهيل التجارة من خلال تطوير الجمارك الرقمية وتبسيط إجراءات الاستثمار، بدعم من المنظمات الدولية لتحسين الشفافية التجارية لدى الدول الجزرية.

رابعًا، تُعد آلية التعاون في مجال الطاقة والبنية التحتية إحدى الأولويات المحورية. ففي ظل توجهات "الحياد الكربوني"، أصبحت مشاريع الطاقة المتجددة مجالًا بارزًا للتعاون. وقّعت الإمارات اتفاقيات لمشاريع الطاقة الشمسية مع كل من ناورو، وبالاو، وجزر مارشال، وجزر سليمان[36]، وقدمت تمويلًا لمشاريع طاقة الرياح في ساموا ومحطات طاقة شمسية في كيريباتي وتوفالو[37]. وقد حققت هذه المشاريع الدمج بين الدعم المالي والبنية التحتية للطاقة. ومن خلال هذه المشاريع، لم تساهم الاستثمارات العربية في تحول هيكل الطاقة فحسب، بل عززت أيضًا الثقة المتبادلة بين الجانبين. ونظرًا للمستقبل، يمكن التفكير في إنشاء صناديق استثمار مشتركة أو آليات ضمان ائتماني مؤسسية، لتأمين التمويل وتوزيع المخاطر بطريقة منظمة.

وبشكلٍ عامٍ، تعكس هذه المنصات المؤسسية والترتيبات آليات تعاون متعددة المستويات والمجالات، من الاجتماعات الحكومية الدورية (لتنسيق الإرادات السياسية) إلى مشاريع التعاون المحددة (بدوافع اقتصادية)، بما يسعى إلى تجسيد مبادئ التعاون بين دول الجنوب، وتحقيق التكامل والمصالح المتبادلة.

ج. الآثار الاقتصادية للتعاون المؤسسي وآليات إدارة المخاطر:

يوفر التعاون المؤسسي العديد من الفوائد الإيجابية للطرفين، من بينها تعبئة المزيد من الاستثمارات، وتوسيع الفرص السوقية، وتعزيز التبادل التكنولوجي. من منظور اقتصادي، يمكن للاستثمارات العربية أن تساهم في تحسين البنية التحتية في دول جزر المحيط الهادئ، مما يؤدي إلى رفع إنتاجيتها. كما يمكن لتلك الدول أن توسّع من صادراتها إلى الأسواق العربية، خاصة في مجالات مثل مصايد الأسماك والمنتجات البحرية، بما يحقق نموًا اقتصاديًا تكامليًا. ومع ذلك، فإن هذا التعاون يصاحبه عدد من المخاطر التي تتطلب آليات فعالة لإدارتها.

1. مخاطر العبء المالي:

على الرغم من أن تمويل المشاريع قد يسد فجوة التمويل في هذه الدول، فإن الاعتماد المفرط على القروض والاستثمارات الخارجية قد يؤدي إلى تفاقم عبء الدين العام. أفاد صندوق النقد الدولي بأن أكثر من نصف دول المحيط الهادئ تقع حاليًا في فئة الدول عالية المخاطر من حيث المديونية، كما أن العديد منها يعتمد بشكل كبير على المساعدات المالية الخارجية[38]. ونظرًا للطلب المتزايد على البنية التحتية، غالبًا

(34) Islamic Development Bank. (2025, May 4). *Islamic Development Bank and Asian Development Bank pledge $2 billion for joint development projects*. https://www.isdb.org/news/islamic-development-bank-and-asian-development-bank-pledge-2-billion-for-joint-development-projects

(35) FBC News. (2025, May). *UAE and Pacific trade deal gains momentum*. https://www.fbcnews.com.fj/news/uae-and-pacific-trade-deal-gains-momentum/

(36) PINA. (2015). *UAE and Pacific Islands sign deal on renewable energy projects*. Pacific Centre for Renewable Energy and Energy Efficiency (PCREEE). https://www.pcreee.org/publication/uae-and-pacific-islands-sign-deal-renewable-energy-projects

(37) The New Arab Staff. (2023, June 29). *Gulf oil states expand Pacific presence*. The New Arab. https://www.newarab.com/news/gulf-oil-states-expand-pacific-presence

(38) Islands Business. (2025, May 1). *IMF warns Pacific economies face slower growth, rising risks amid global trade turbulence*. https://islandsbusiness.com/news-break/imf-warns-pacific-economies-face-slower-growth-rising-risks-amid-global-trade-turbulence/

ما تميل هذه الدول إلى قبول القروض ذات الشروط الميسرة. وقد أشار مراقبون إلى أن السبب الأساسي وراء لجوء هذه الدول إلى الاقتراض هو العجز الملح في البنية التحتية. وعلى غرار التمويل الصيني، يتم قبول التمويل العربي بسبب انخفاض متطلبات الدخول[39]. ولكن، إذا أصبحت هذه المشاريع معتمدة بشكل مفرط على القروض، فإنها قد تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية وتراجع القدرة على السداد. ولذلك، ينبغي تأسيس نظام حذر لإدارة الديون، يتضمن تقييمات التكلفة والعائد للمشروعات الكبرى، وآليات لرصد استدامة الدين، بالإضافة إلى الترويج للجمع بين المنح والقروض لتقليل المخاطر.

2. مخاطر الحوكمة البيئية:

نظرًا لهشاشة النظم البيئية في دول المحيط الهادئ، فإن أي مشروع تعاوني يفتقر إلى تقييم بيئي مناسب قد يؤدي إلى أضرار بيئية جسيمة. على الرغم من أن جداول الأعمال التعاونية تؤكد على التنمية المستدامة وحماية الموارد البحرية، إلا أن التطبيق الفعلي لا يزال بحاجة إلى تعزيز. فعلى سبيل المثال، تسبب إعصار بام الذي ضرب فانواتو في دمار واسع النطاق، مما اضطر الحكومة إلى الاستدانة المفرطة لإعادة الإعمار، مما جعلها مثالاً على معادلة "التغير المناخي = الديون". بناءً على ذلك، يجب أن يمتثل التعاون العربي-جنوب المحيط الهادئ للمعايير البيئية الدولية، والاستفادة من الدعم الفني من مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما يجب تأسيس آليات لتمويل التكيف المناخي، مثل إدراج السندات الخضراء أو إنشاء صناديق بيئية لضمان أن المشاريع لا تُضعف بل تعزز من مرونة النظم البيئية.

3. مخاطر السيادة والاحتكاك الاجتماعي:

تعاني دول المحيط الهادئ من ضعف القدرات المؤسسية، ولذلك ينبغي الحفاظ على سيادتها في عمليات التعاون. ينص مبدأ التعاون بين بلدان الجنوب على احترام السيادة الوطنية، لذا ينبغي أن تضمن الترتيبات التعاونية مشاركة حقيقية لهذه الدول في صنع القرار، وتجنب فرض شروط سياسية زائدة. من الناحية المؤسسية، يمكن التفكير في إنشاء لجان رقابة مشتركة للمشروعات لضمان توافقها مع أولويات التنمية الوطنية. وعلى الصعيد المجتمعي، يجب مراعاة توزيع الفوائد وتوطين القوى العاملة أثناء التنفيذ، لتجنب الاستياء الشعبي الناتج عن الاستعانة المفرطة بالعمالة الأجنبية أو التنافس المحلي على الموارد[40]. كما أن دخول القوى الدولية إلى المشهد، إذا لم يتم بشكل منظم، قد يؤدي إلى إضعاف الحكم المحلي وتقليل الشفافية، مما يتيح الفرصة للقوى المحلية للاستغلال غير المشروع. وبالتالي، يجب أن يجري التعاون ضمن إطار شفاف وشامل يعزز مشاركة المجتمع المدني والرقابة المجتمعية.

في المجمل، ينبغي أن يحقق التعاون المؤسسي بين الدول العربية ودول المحيط الهادئ توازنًا دقيقًا بين مصالح التنمية وإدارة المخاطر.عند تصميم قواعد التعاون، يجب تطبيق مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب المتمثلة في المساواة والمنفعة المتبادلة، كما يجب إدراج آليات واضحة لإدارة المخاطر. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء آليات لتقييم المخاطر على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، والاستفادة من خبرات البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية في إجراء تحذيرات مبكرة للمشاريع الكبرى. كما يمكن، من خلال التنسيق الدبلوماسي، أن يدعم الطرفان بعضهما البعض في المحافل الدولية للحصول على تمويل مناخي ومساعدات تنموية. وقد أدرك الشركاء بالفعل أن الدول الجزرية الصغيرة تواجه تحديات خاصة في الحصول على تمويل المناخ، ما يفتح المجال لتوسيع آفاق المساعدة التنموية المستدامة. وفي النهاية، ومن خلال التحسين المستمر لآليات التعاون المؤسسي، يمكن للدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ أن تعزز علاقاتها الاقتصادية والتجارية بشكل مستدام وعلى أساس من الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، بما يحقق الأهداف التنموية المشتركة.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الطاقوية للدول العربية في منطقة جنوب المحيط الهادئ و أبعادها الاستراتيجية

من منظور المؤسسية، تسعى الدول العربية إلى تحقيق مصالحها الوطنية وتقليل عدم اليقين في التعاون من خلال إنشاء آليات تعاون مؤسسية (مثل صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول جزر المحيط الهادئ). أما نظرية التعاون بين بلدان الجنوب فتؤكد على التعاون المتبادل والمربح للطرفين دون شروط مسبقة. وتشير أبحاث الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية باتت تستخدم التعاون التوجيهي كأداة متزايدة للتأثير ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب[41]. وتتماهى الشراكات التي تركز على الطاقة المتجددة مع مفهوم "العولمة المتداخلة"، حيث

(39) Baruah, D. M., Prasad, S., & Zhang, D. (2024, February 8). *How Chinese financing shapes the Pacific*. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/posts/2024/02/how-chinese-financing-shapes-the-pacific

(40) Fei, D. (2024). Flexible sovereignty and contested legality: The overseas employment and legal struggles of Chinese workers. *Environment and Planning D: Society and Space, 42*(3), 415–432. https://doi.org/10.1177/02637758241235185

(41) United Nations Development Programme. (2014). *Mapping South-South Cooperation Mechanisms and Solutions in the Arab States*. UNDP Regional Bureau for Arab States. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP_Mapping_South_South_Cooperation_Expo_Booklet_Doha_Qatar_En_Jan_14.pdf

تتشابك العمليات العالمية على المستويين الإقليمي والدولي. ففي مناطق مثل جنوب المحيط الهادئ، التي تعاني من شح الموارد وضعف البنية المؤسسية، تشكل الاستثمارات العربية في مجال الطاقة امتدادًا لشبكات الطاقة العالمية على المستوى الإقليمي. ومن منظور أمن الطاقة، يُعتبر توفير إمدادات طاقة موثوقة ومستدامة جزءًا لا يتجزأ من أمن الدولة. وتعتمد دول جزر جنوب المحيط الهادئ بشكل كبير على واردات الوقود الأحفوري، لذا فإن تطوير مشاريع طاقة متجددة محلية يُحسن أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد[42]. وبالتالي، فإن استثمارات الدول العربية في هذا المجال تُبنى على اعتبارات أمن الطاقة، وتتماشى أيضًا مع استراتيجياتها الهادفة إلى توسيع الأسواق الخارجية وتعزيز دورها في الحوكمة العالمية.

أ. منطق الاستثمار من منظور أمن الطاقة:

تعتمد معظم دول جزر جنوب المحيط الهادئ "بشكل شبه كلي على واردات الوقود الأحفوري" لتلبية احتياجاتها في مجالات الكهرباء والنقل وتحلية المياه، ما يجعل أنظمتها الطاقوية عرضة للهشاشة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن العديد من هذه الدول تمتلك إمكانات كبيرة في مجالات الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية، وأن توسيع استخدام الطاقة المتجددة هو مفتاح تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي هذا السياق، تسعى الدول العربية إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة في المنطقة، الأمر الذي يساعد من جهة في بناء نظم محلية لإمدادات الطاقة، مما يُعزز الموثوقية والتنوع، ومن جهة أخرى يُقلل من الاعتماد على الوقود المستورد مثل الديزل. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يساهم مشروع الطاقة الشمسية الممول من الإمارات في المنطقة في توفير ما يقرب من مليون لتر من الديزل سنوياً، وتخفيض نحو 2,759 طنًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ما يُقلل بشكل كبير من الاعتماد على واردات النفط في الدول المستفيدة[43]. وقد عززت مشاريع شركة "مصدر" الإماراتية في دول مثل ناورو، من "مرونة الطاقة" وزادت من قدرة الأنظمة الكهربائية على التكيف مع الأزمات[44]. ويؤكد منظور أمن الطاقة أن "إمكانية الحصول على الإمدادات" و"تنويع مصادر الإمداد" يمثلان أبعادًا رئيسية في أمن الطاقة. لذا فإن استثمارات الدول العربية في الطاقة المتجددة بجنوب المحيط الهادئ تستجيب بدقة لهذه المتطلبات النظرية، إذ توفر مصادر طاقة محلية جديدة، وتُعزز تنوع الإمدادات، مما يؤدي إلى تحسين شامل في أمن الطاقة الوطني لتلك الدول.

ب. الدبلوماسية والتموضع في الحوكمة العالمية:

لا تُعد الدبلوماسية الطاقوية مجرد تعاون تقني واقتصادي، بل تُستخدم كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الدبلوماسي. وقد عززت دول مثل الإمارات والسعودية وقطر من حضورها الدولي عبر المشاركة الفاعلة في مشاريع الطاقة بجنوب المحيط الهادئ، مما منحها مكانة متقدمة في منصات الحوكمة المناخية والطاقة العالمية، إلى جانب زيادة استقلالية قراراتها الدبلوماسية. فالإمارات، على سبيل المثال، تحتضن مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA) ، واستضافت مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (COP28) عام 2023م، بينما تُعد السعودية وقطر من الأعضاء المؤسسين لـ"منتدى الدول المنتجة للنفط ذات الانبعاثات الصفرية الصافية"، إلى جانب الولايات المتحدة وكندا والنرويج، لمناقشة سبل تقليل الانبعاثات. كما قدمت دول الخليج، وعلى رأسها الإمارات والسعودية، مساعدات تُقدّر بمليارات الدولارات في مجال الطاقة المتجددة للدول النامية، مما عزز من صورتها كقوى خضراء على الساحة الدولية. وقد صرّح مسؤولون إماراتيون بأن دولتهم استثمرت منذ عام 2009م أكثر من 700 مليون دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة بالدول النامية، وهو ما يعكس رغبة حقيقية في دعم التنمية الخضراء في الجنوب العالمي، ويُعزز من نفوذها التفاوضي في مؤتمرات المناخ. ومن خلال دعم مسارات التنمية منخفضة الكربون في دول جزر جنوب المحيط الهادئ، لا تكتفي الدول العربية بزيادة الاعتماد المتبادل، بل تكسب أيضًا حلفاء جدد يدعمون مواقفها داخل منظومة الأمم المتحدة، ما يوسع من هامش حريتها الدبلوماسية ويقوّي موقعها في الحوكمة العالمية.

United Nations Development Programme (UNDP). (2023). *Asia-Pacific SDG Partnership report*. Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-04/0404%20Asia-Pacific%20SDG%20Partnership%20Report.pdf

(42) United Nations Development Programme. (2024, April 30). *Small Island Developing States are on the frontlines of climate change – here's why*. UNDP Climate Promise. https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/small-island-developing-states-are-frontlines-climate-change-heres-why

(43) PINA. (2015). *UAE and Pacific Islands sign deal on renewable energy projects*. Pacific Centre for Renewable Energy and Energy Efficiency (PCREEE). https://prdrse4all.spc.int/system/files/pacnews_-_uae_and_pacific_signs_deal_on_re_project.pdf

(44) Masdar. (2016). *Nauru Solar*. Retrieved from https://masdar.ae/en/renewables/our-projects/nauru-solar

ج. دراسات في نماذج التعاون الطاقوي والأهداف الدبلوماسية

1. الإمارات العربية المتحدة وناورو:

تُعد دولة الإمارات من أوائل الدول العربية التي شرعت في التعاون الطاقوي مع دول جزر جنوب المحيط الهادئ. ففي عام 2015م، أعلنت الحكومة الإماراتية، بالتعاون مع شركة "مصدر"، عن تخصيص 50 مليون دولار ضمن " صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول جزر المحيط الهادئ " لتقديم مساعدات طاقوية للدول الجزرية ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة. شملت هذه المبادرة دولاً مثل جزر مارشال وناورو وبالاو وجزر سليمان، حيث تم إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 500 كيلوواط في ناورو لتلبية احتياجات نحو 17% من السكان خارج الشبكة الوطنية. ووفقاً لموقع "مصدر"، فقد "عزز المشروع من مرونة الطاقة في ناورو" وساهم فعلياً في تقليل اعتمادها على واردات الديزل. ولا تقتصر أهمية هذا النوع من المشاريع على تحقيق أهداف المناخ وحماية البيئة، بل يشكّل كذلك وسيلة لبسط النفوذ الناعم الإماراتي: فمن خلال نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة في البنية التحتية، تقدم الإمارات نموذجاً للتعاون البنّاء، وتُرسّخ تأثيرها في المنطقة، مما يمهّد الطريق لتعاون أوسع في مجالات الموارد والاقتصاد مستقبلاً.

2. المملكة العربية السعودية وجزرسليمان:

رغم أن السعودية ركزت تقليديًا على تقديم المساعدات لبلدان غرب آسيا وأفريقيا، إلا أنها بدأت في السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق تعاونها الطاقوي ليشمل منطقة جنوب المحيط الهادئ. ففي إطار مشروع الطاقة المستدامة في جنوب المحيط الهادئ الذي وقعته مجموعة التنمية الآسيوية (ADB) عام 2024م، قدم كل من الصندوق السعودي للتنمية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا قرضًا بقيمة 10 ملايين دولارا أمريكيا لدعم مشروع الطاقة المتجددة في جزر سليمان. ويتضمن المشروع إنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة إجمالية تصل إلى 2.5 ميغاواط ونظام عالمي لتخزين الطاقة في جزيرتي غوادالكانال ومالايتا، ما يُمثل أول دمج واسع النطاق للطاقة الشمسية وتخزينها في شبكة الكهرباء الوطنية[45]. من جهة، يُقلل المشروع من اعتماد جزر سليمان على الديزل المستورد، ومن جهة أخرى، يُظهر نية السعودية في تعزيز حضورها العالمي من خلال مؤسسات متعددة الأطراف. تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا المشروع تزامن مع مشروع مشابه في مملكة تونغا، بدعم من أستراليا وألمانيا والبنك الآسيوي، يهدف إلى رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 70%. ورغم أن السعودية لم تشارك مباشرة في مشروع تونغا، فإن مثال جزر سليمان يعكس اتجاهًا استراتيجيًا سعوديًّا لاختراق مجال التعاون الطاقوي في الجنوب العالمي عبر آليات التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

3. قطروكيريباتي:

من خلال "صندوق قطر للتنمية(QFFD)"، بدأت قطر أيضًا في توسيع استثماراتها في مسار التنمية الخضراء بجنوب المحيط الهادئ. ففي عام 2020، وقعت قطر اتفاقية تعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، شملت مشاريع دعم للزراعة الذكية مناخيًا ونظم الري بالطاقة الشمسية في كيريباتي[46]. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع تبدو في ظاهرها دعمًا زراعيًا، إلا أنها تتضمن إدماج تقنيات الطاقة الشمسية، ما يعزز استخدام الطاقة المتجددة محليًا ويمنح قطر مزيدًا من النفوذ في قضايا التنمية الإقليمية. علاوة على ذلك، تشارك قطر في دعم مبادرات ريادية خضراء إقليمية، مثل "شبكة رواد الأعمال الخضراء في المحيط الهادئ" التي أُطلقت بالشراكة مع GGGI، والتي تغطي دولًا مثل كيريباتي وفيجي وساموا، وتقدم الدعم لرواد الأعمال المحليين في مشاريع مستدامة[47]. وتُعد هذه المبادرات جزءًا من استراتيجية قطرية تهدف إلى تقديم نفسها كحليف عالمي في مواجهة التغير المناخي. ووفقًا لتصريحات مسؤولي صندوق قطر للتنمية، فإن التعاون مع GGGI يُظهر "دور قطر في دعم البلدان الأقل نمواً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ"، ما يعكس سعيها لتوظيف الاستثمار الأخضر لتعزيز مكانتها الدولية وبناء شراكات استراتيجية جديدة.

4. القوة الناعمة والهيمنة المناخية في إطارالتعاون بين بلدان الجنوب:

تتداخل عناصر القوة الناعمة مع مفاهيم "الهيمنة الخطابية المناخية" بشكل وثيق في السياسة الطاقوية التي تنتهجها الدول العربية تجاه دول جنوب المحيط الهادئ. فمن خلال استثماراتها في مشاريع الطاقة المتجددة، تسعى هذه الدول إلى تقديم نفسها كجهات مسؤولة تسهم في دعم القيم البيئية المتفق عليها عالميًا. وكما تُظهر التحليلات، غالبًا ما تبرر دول الخليج تدخلها المناخي بأن "بيئتها الصحراوية القاحلة تجعلها

(45) EQ Magazine. (2024, November 21). ADB, Solomon Islands, Tonga sign agreements for sustainable energy transition projects at COP29. *EQ Magazine*. Retrieved from https://www.eqmagpro.com/your-article-url/

(46) Qatar Fund for Development. (2020, December 13). *Qatar Fund for Development and Global Green Growth Institute collaborates to support the creation of green jobs and development of green industries*. Qatar Fund for Development. https://www.qatarfund.org.qa/project/qatar-fund-for-development-and-global-green-growth-institute-collaborates-to-support-the-creation-of-green-jobs-and-development-of-green-industries/

(47) Pacific Islands Development Forum. (2021, August 4). *The Pacific Green Entrepreneurs Network is officially launching*. https://www.pidf.int/the-pacific-green-entreprenuers-network-is-officially-launching/

من أولى المتضررين من أزمة المناخ"، مما يضفي على تحركاتها بُعدًا أخلاقيًا ورسالة قيادية. فعلى سبيل المثال، تستضيف الإمارات مؤتمرات عالمية مثل "قمة المستقبل للطاقة"[48]، إضافة إلى استضافتها لمؤتمر المناخCOP28 ، فيما تعهدت قطر في الأمم المتحدة بتقديم 100 مليون دولار بحلول عام 2025 دعمًا للمناخ في الدول الجزرية والأقل نموًا.

في المقابل، تساعد هذه الاستثمارات في كسب دعم الدول النامية على الساحة الدولية، ما يُسهم في بناء تحالفات جديدة تعزز مواقع الدول العربية في مفاوضات المناخ العالمية. وقد صرّح صندوق قطر للتنمية بأن الشراكة مع جزر المحيط الهادئ تهدف إلى "تسليط الضوء على دور قطر في التصدي لتغير المناخ ودعم الدول الأقل نموًا"[49]، بينما تقدم مشاريع الإمارات والسعودية نماذج تحتذى في دمج الطاقة المتجددة، ما يجعل مواقف الدول العربية أكثر حضوراً في جولات التفاوض المناخي. وضمن أطر التعاون بين بلدان الجنوب، يشكل هذا النوع من الاستثمار الأخضر قناة استراتيجية لتعزيز القوة الناعمة وتوسيع الحضور في الحوكمة العالمية، عبر تحسين السمعة الدولية وكسب مواقع جديدة في صناعة القرار.

يتجلى من خلال ما سبق أن دبلوماسية الطاقة التي تنتهجها الدول العربية في منطقة جنوب المحيط الهادئ تمثل نموذجًا يجمع بين النظرية المؤسسية والمصالح الواقعية. فمن خلال أطر تمويلية مؤسسية واستثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة، استطاعت الدول العربية أن تدمج بين متطلبات أمن الطاقة، وأهدافها الدبلوماسية، والتزاماتها المناخية. ولا تقتصر الفائدة على دول المحيط الهادئ المستفيدة من هذه المشاريع، بل تشمل كذلك تعزيز نفوذ الدول العربية ومكانتها ضمن منظومة الحوكمة الدولية. ويؤكد تحليلنا أن هذه المشاريع الطاقوية تستجيب لحاجات استراتيجية فعلية للدول المستفيدة، كما تُسهم في تعزيز مشاركة الدول العربية في قضايا الحوكمة المناخية العالمية، محققة بذلك منافع متبادلة ومكاسب استراتيجية بعيدة المدى.

المبحث الرابع: التأثيرات المحتملة لتدخل الدول العربية في جنوب المحيط الهادئ على النظام الدولي

(أ) التأثيرات المحتملة على النظام الدولي:

إن التدخل السريع لدول الخليج العربية المصدرة للنفط في منطقة جنوب المحيط الهادئ يُعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي الإقليمي. فمن جهة، تسعى هذه الدول إلى توسيع نفوذها من خلال استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى بناء علاقات دبلوماسية قوية مع الدول الجزرية الصغيرة. ويصف بعض الخبراء هذا النهج بأنه "نسخة خليجية من مبادرة الحزام والطريق"[50]، حيث تستخدم هذه الدول قدراتها المالية لدعم الدول النامية وتوسيع نطاق نفوذها الاستراتيجي.

من جهة أخرى، تتنافس القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وحلفاؤها (بما في ذلك أستراليا واليابان) بشدة على النفوذ في هذه المنطقة. وقد أصبحت الدول الجزرية الصغيرة فاعلاً دبلوماسيًا نشطًا في هذه "اللعبة الكبرى"، تستغل التنافس بين الكبار لتعظيم مكاسبها الاقتصادية والدبلوماسية، وهو ما يتماشى مع نظرية "الرافعة الصغيرة" التي تنص على أن الدول الصغيرة يمكن أن تكتسب نفوذاً يفوق حجمها الفعلي بفضل موقعها الجغرافي والاستراتيجي.

مع دخول دول الخليج إلى الساحة، بات الفضاء الاستراتيجي في جنوب المحيط الهادئ يشهد تراكبًا غير مسبوق، في ظاهرة يمكن وصفها بـ"العولمة المتداخلة"، حيث يتقاطع التنافس الإقليمي مع القوى الشرق أوسطية في مشهد متعدد الأقطاب وعابر للقارات.

1. إعادة تشكيل الفضاء الاستراتيجي:

لم يعد جنوب المحيط الهادئ ساحةً حصريةً للتنافس بين الصين والولايات المتحدة أو الصين وأستراليا، بل أصبح مجالًا مفتوحًا لتنافس متعدد الأقطاب، بمشاركة قوى من الشرق الأوسط. فقد وقّعت دول مثل الإمارات اتفاقيات تعاون مع دول الجزر، وأدرجت هذه المنطقة ضمن خريطة نفوذها العالمي. هذا التطور يفرض على القوى التقليدية (مثل أمريكا، اليابان، أستراليا) إعادة تقييم استراتيجياتها في المنطقة، وزيادة استثماراتها لمواجهة المنافسة الخليجية. وبالتالي، يتمتع الفاعلون المحليون (الدول الجزرية) بقدرة أكبر على المساومة، وتصبح العلاقات الدبلوماسية في المنطقة أكثر شبكية وتراكباً من أي وقت مضى.

---

(48) United Nations Development Programme. (2014). *Mapping South-South Cooperation Mechanisms and Solutions in the Arab States*. UNDP Regional Bureau for Arab States. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/UNDP_Mapping_South_South_Cooperation_Expo_Booklet_Doha_Qatar_En_Jan_14.pdf

(49) Guzansky, Y., & Zalayat, I. (2024). *The Race for Soft Power in the Gulf*. Strategic Assessment, 27(3), 3–17. Institute for National Security Studies (INSS). https://www.researchgate.net/publication/386454122_The_Race_for_Soft_Power_in_the_Gulf

(50) The New Arab Staff. (2023, June 29). *Gulf oil states expand Pacific presence*. The New Arab. https://www.newarab.com/news/gulf-oil-states-expand-pacific-presence

2. **كسر نمط الاعتماد على المساعدات التقليدية:**

لطالما اعتمدت دول المحيط الهادئ الصغيرة على مساعدات من قوى تقليدية مثل أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والصين. لكن دخول دول الخليج غير هذا النمط. ففي هذه الاقتصادات النامية، حتى المساعدات الصغيرة لها تأثير كبير. وبوجود مصادر دعم متعددة، تكتسب الدول الجزرية مرونة أكبر وتقلل من تبعيتها لأي طرف واحد. وهذا يشكل تحديًا للقوى التقليدية، التي باتت مضطرة لتقديم شروط أكثر سخاءً للحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية.

3. **التنافس على الخطاب في الحوكمة المناخية:**

يُعد تغير المناخ من أهم القضايا بالنسبة لدول المحيط الهادئ. ولطالما تمتعت هذه الدول بمكانة أخلاقية في المفاوضات المناخية. انخراط دول الخليج في دعم مشاريع الطاقة النظيفة في هذه المنطقة يسعى إلى تحسين صورتها الدولية كدول مسؤولة، رغم كونها من كبار منتجي الوقود الأحفوري. فمثلاً، استضافت الإمارات مؤتمر COP28 عام 2023م، وتروج لنهج "العمل المناخي الشامل". على المدى البعيد، قد يشهد العالم تحالفًا من دول الخليج ودول المحيط الهادئ لدفع أجندات تمويل المناخ، ما يجبر الفاعلين التقليديين على التكيّف مع هذا الصوت الجديد في المفاوضات الدولية.

بالإجمال، فمن منظور نظرية "الرافعة الصغيرة" ومنظور "العولمة المتداخلة"، ساهمت أنشطة الدول العربية في تعزيز قدرة دول المحيط الهادئ على التفاوض، كما فرضت على القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان، أستراليا) إعادة النظر في خرائط تحالفاتها واستراتيجياتها.

(ب) الدروس المستفادة لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية

إن الأنشطة الاستثمارية والدبلوماسية لدول الخليج العربي في جنوب المحيط الهادئ تقدم جملة من الدروس لمبادرة "الحزام والطريق"، خاصة في الجوانب التالية:

1. **آليات التمويل:**

تركز دول الخليج على إنشاء صناديق مالية متخصصة ومنصات شراكة متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يُعد "صندوق الشراكة بين الإمارات وجزر المحيط الهادئ" نموذجًا لمشاركة عدة كيانات حكومية وجامعات وشركاء محليين، ما يوفر مزيجًا من المنح والقروض الميسّرة. هذا النموذج أكثر جاذبية للدول الصغيرة ذات القدرة المحدودة على تحمل الديون. بالمقابل، تعتمد مشاريع الحزام والطريق تقليديًا على قروض كبيرة، ما قد يثير مخاوف بشأن الديون. يمكن للصين دراسة جدوى إنشاء صناديق إقليمية مشتركة، وتبني آليات تمويل مختلطة أكثر استدامة.

2. **استراتيجيات الطاقة الخضراء:**

تولي دول الخليج أهمية كبيرة للاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يعزز الفوائد البيئية والاقتصادية في الدول الشريكة. وبالمقارنة، ركزت الحزام والطريق في بدايتها على البنية التحتية التقليدية والطاقة الأحفورية. لذا، يُنصح الصين بإعادة هيكلة استثماراتها لزيادة دعم مشاريع الطاقة النظيفة، خصوصًا في الدول الجزرية المعرضة لتغير المناخ، مع التركيز على المياه والكهرباء والنقل الأخضر.

3. **الدبلوماسية الثقافية:**

تستثمر دول الخليج في القوة الناعمة من خلال الرياضة، التعليم، المعارض، والمساعدات الثقافية، مما يعزز من علامتها الوطنية. وينبغي على الصين، في إطار الحزام والطريق، تعزيز التبادل الإنساني والثقافي مع الدول المشاركة، مثل تأسيس مراكز لتعليم اللغة الصينية، برامج تدريب مهني، وتكثيف التعاون السياحي، بما يُسهم في تعميق الفهم المتبادل وتعزيز القبول الشعبي للمبادرة.

4. **ابتكار الآليات متعددة الأطراف:**

دعت السعودية قادة دول المحيط الهادئ لحضور اجتماعات جامعة الدول العربية، وهو ما ساهم في ربط مناطق بعيدة جغرافيًا في حوار سياسي مشترك. يمكن للصين أن تتبنى منهجًا مشابهًا عبر دعوة هذه الدول للمشاركة في منتديات الحزام والطريق، أو عقد قمة خاصة بالصين ودول المحيط الهادئ. كما يمكنها التعاون مع المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي والبنك الآسيوي، لجذب موارد إضافية وخبرات تقنية للمشاريع المشتركة.

بالإجمال، تُظهر التجربة الخليجية في المحيط الهادئ تنوعًا في أدوات التعاون وتميزًا في التكامل بين الاقتصاد، البيئة، والثقافة. وتمثل هذه التجربة مرجعية قيّمة لتحديث مبادرة الحزام والطريق، بما يعزز من جاذبيتها الدولية، ويجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والتقارب الحضاري مع الشركاء الدوليين.

المبحث الخامس: آفاق التعاون بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ وتحديث الاستراتيجيات

استنادًا إلى نتائج هذه الدراسة، يمكن ربط جميع الاستنتاجات من خلال النقاط التالية: أولًا، في مجال الطاقة، تعكس التعاون بين الدول العربية ودول جزر المحيط الهادئ، خاصة في مشاريع الطاقة المتجددة، التزام الدول العربية بمواجهة التغيرات المناخية وتعزيز استدامة البيئة في الجنوب. ثانيًا، في المجال الاقتصادي، من خلال تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية، تسعى الدول العربية إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية، مما يساهم في تعزيز استقلالية دول المحيط الهادئ وتقليل اعتمادها على المساعدات التقليدية. ثالثًا، على المستوى الدبلوماسي، تسلط الاجتماعات الوزارية المتكررة والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومنتدى جزر المحيط الهادئ الضوء على أهمية التعاون متعدد الأطراف، مما يعزز من قدرة الدول الصغيرة على التأثير في القضايا العالمية. وأخيرًا، مع تحول النظام العالمي للطاقة، تفتح الفرص الجديدة في مجالات مثل الهيدروجين والطاقة المتجددة، مما يعكس استعداد الدول العربية لدعم التحول نحو الطاقة النظيفة في الجنوب. من خلال هذه الرؤية المتكاملة، تسهم جهود التعاون بين الجانبين في تعزيز النظام الدولي متعدد الأقطاب وتحقيق تقدم في تطوير مؤسسات الحوكمة العالمية.

تشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى تقدم ملحوظ في التعاون المؤسسي بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ في مجالات الطاقة، الاقتصاد، والدبلوماسية. عند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، نجد أنها تؤكد على الفجوة التي تم تجاهلها في الأدبيات الأكاديمية الخاصة بتعاون دول الجنوب في هذا السياق، وخاصة في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

تتفق هذه الدراسة مع دراسات سابقة التي أكدت على أهمية التعاون بين دول الجنوب لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، لكن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على دور الدول العربية كمحرك رئيسي لهذا التعاون، وهو ما لم يتم تسليط الضوء عليه بشكل كافٍ في الأدبيات. تقدم هذه النتائج قيمة مضافة من خلال استعراض آليات التعاون المؤسسي بين هذه الدول وكيفية تأثير ذلك في إعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تسهم في إثراء الفهم الأكاديمي حول الدور المتزايد للدول العربية في تطوير مشروعات الطاقة المتجددة في مناطق بعيدة جغرافيًا مثل جنوب المحيط الهادئ، وهو أمر لم تتم دراسته بشكل كافٍ من قبل، ما يعزز من أهمية هذا البحث في فتح أفق جديد لفهم التعاون الدولي في ظل التحديات المناخية والاقتصادية العالمية.

تشير هذه الدراسة إلى أن التعاون بين الدول العربية ودول جنوب المحيط الهادئ يشهد تزايدًا في الطابع المؤسسي. فمنذ أول اجتماع وزاري مشترك في أبوظبي عام 2010م، تم إنشاء قنوات متعددة المستويات للحوار والتعاون في مجالات الطاقة، الأمن، الاقتصاد، والمناخ. وقد بدأت ثمار هذا التعاون تظهر، لا سيما في قطاع الطاقة، حيث دعمت الإمارات العربية المتحدة مشاريع الطاقة الشمسية في فيجي وكيريباتي وثلاث دول أخرى من خلال صندوق الطاقة المتجددة، مما أسهم في توفير أكثر من مليون لتر من الديزل سنويًا وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار آلاف الأطنان.

وفي المجال الاقتصادي، ازدادت الروابط التجارية والاستثمارية من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية للاستثمار والتجارة، وتدفقت الاستثمارات العربية نحو مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة في المنطقة. وعلى الصعيد الدبلوماسي، ساهمت الزيارات الرفيعة المستوى والاجتماعات الوزارية، خاصة بين جامعة الدول العربية ومنتدى جزر المحيط الهادئ، في تعزيز التنسيق في القضايا متعددة الأطراف ودعم مفهوم التعاون بين بلدان الجنوب. وقد ساهمت هذه العملية المؤسسية في تقليل فجوات المعلومات وتكاليف المعاملات، مما رفع منسوب الثقة في التعاون ووضع الأساس لتطوير مستدام لآلية التعاون العربي-الجنوب الهادئ.

(أ) الاتجاهات المستقبلية:

من المتوقع أن يشهد التعاون العربي-الجنوب الهادئ عدة تطورات مهمة. أولًا، التحول العميق في منظومة الطاقة العالمية يفتح فرصًا جديدة للتعاون، خاصة مع سعي الدول العربية للتحول نحو الطاقة النظيفة (كما هو الحال في رؤية السعودية 2030 التي تستهدف تحقيق 50% من الطاقة عبر مصادر متجددة[51]). وفي هذا السياق، أعلنت مجموعة التنسيق العربية خلال COP28 عن تخصيص 10 مليارات دولار إضافية لدعم التحول النظيف في الدول النامية[52]، مما يعكس دور الدول العربية كمدافعين عن قضايا المناخ والطاقة في الجنوب.

(51) Alfehaid, R. M., & Young, K. E. (2024, October 29). *Saudi Arabia's Renewable Energy Initiatives and Their Geopolitical Implications*. Center on Global Energy Policy, Columbia University. https://www.energypolicy.columbia.edu/saudi-arabias-renewable-energy-initiatives-and-their-geopolitical-implications/

(52) OPEC Fund for International Development. (2023, December 5). *Arab Coordination Group (ACG) unveils comprehensive plan for sustainable and equitable energy transition at COP 28*. OPEC Fund. https://opecfund.org/media-center/press-releases/2023/arab-coordination-group-acg-unveils-comprehensive-plan-for-sustainable-and-equitable-energy-transition-at-cop-28

في الوقت نفسه، تواجه دول جنوب المحيط الهادئ طلبًا متزايدًا على الطاقة النظيفة، حيث تشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إلى أن هذه الدول تحتاج إلى استثمارات سنوية تقدر بنحو 5.9 مليار دولار لتحقيق أهداف الطاقة المتجددة[53]. ويمكن للعرب ودول المحيط الهادئ تعميق التعاون في مجالات مثل الهيدروجين، طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وبناء سلاسل صناعية للطاقة النظيفة.

ثانيًا، سيتجه التعاون الاقتصادي والتجاري نحو التنويع. إذ تدعو دول الجنوب إلى تعددية التجارة، وفي هذا السياق، يمكن للدول العربية التعاون مع نظيراتها في المحيط الهادئ، مما يعزز تبادل الخبرات في مجالات مثل الزراعة، صيد الأسماك، السياحة، والاقتصاد الرقمي. ويمكن استخدام منصات متعددة الأطراف مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتمويل المشاريع وتقليل المخاطر الاستثمارية.

ثالثًا، إعادة تشكيل الشراكات في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي. فمع تدخل فاعلين مثل الولايات المتحدة، اليابان وأستراليا في المنطقة، تقدم الشراكة العربية-الجنوب الهادئ منظورًا ثالثًا يعزز من تعدد الخيارات أمام دول المحيط الهادئ، مما قد يؤدي إلى إعادة ضبط التوازنات القائمة. ويتطلب ذلك استجابة استراتيجية ذكية للتعامل مع هذا التنافس، مثل الانخراط في قضايا الحوكمة العابرة للمحيط (كحماية البيئة البحرية وتبادل بيانات الأقمار الصناعية)، والتنسيق مع الاستراتيجيات الإقليمية لتفادي الاستخدام السياسي الضيق للتعاون.

(ب) الاستراتيجيات وتقييم المخاطر:

لتحقيق هذه الأهداف، يجب تطوير حزمة شاملة من السياسات وآليات الاستجابة للمخاطر:

1. **بناء الآليات:** إنشاء أمانة دائمة للتعاون العربي-الجنوب الهادئ، وتنظيم فرق عمل مشتركة متعددة القطاعات. الاستفادة من أطر التعاون بين بلدان الجنوب، ومنصات مثل جامعة الدول العربية، منتدى جزر المحيط الهادئ، و APECلتفعيل الآليات التفاعلية. يشدد الاقتصاد المؤسسي على تصميم الحوافز والقواعد لتقليل عدم اليقين.
2. **التعاون في الطاقة والمناخ:** التركيز على مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين، مع تطوير برامج بحثية ومشاريع تمويلية مشتركة. يمكن الاستفادة من تجارب التعاون بين الصين ودول المحيط الهادئ، ونقل التكنولوجيا وتدريب الكوادر. ويُنصح بمشاركة فعالة في صناديق المناخ الدولية مثل صندوق المناخ الأخضر.
3. **التعاون الاقتصادي:** دعم توقيع اتفاقيات تجارة واستثمار، وتعزيز صادرات المنتجات الزراعية والسمكية، وتوسيع الاستثمارات في البنية التحتية. إنشاء صندوق استثماري عربي-المحيط الهادئ، واستعمال أدوات مالية من مؤسسات مثل AIIB والبنك الإسلامي للتنمية.
4. **بناء القدرات والتبادل الثقافي:** تنفيذ برامج تدريب للمسؤولين، التبادل الأكاديمي، والتعاون في الاستشعار عن بعد. إنشاء معهد تعاون بحثي مثل "معهد التعاون العربي-جنوب المحيط الهادئ"، وتعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز الفكر.
5. **تقييم المخاطر:** إنشاء وحدات خاصة لتقييم الأخطار الطبيعية، تقلبات السوق، والتغيرات السياسية. الاستفادة من آليات الإنذار المبكر والتأمين ضد الكوارث مثل مبادرة تقييم وتمويل مخاطر المحيط الهادئ، وتصميم أدوات ائتمان طارئة بالتعاون مع مؤسسات مالية عربية.

يُمكن من خلال هذه الرؤية الاستراتيجية المواءمة بين مؤسسية التعاون وتحليل الجدوى الاقتصادية، مع تعزيز الدور العربي في حوكمة الطاقة العالمية والانتقال نحو نموذج تعاون جنوبي أكثر شمولًا واستدامة.

الجدول (1) استراتيجيات التعاون العربي-جنوب المحيط الهادي

الهدف	الآلية/الأداة	الجهة المنفذة	أمثلة تطبيقية
تأسيس تعاون مؤسساتي	حوارات دورية وأمانة دائمة	الجامعة العربية، منتدى جزر المحيط الهادئ، هيئات أممية	مؤتمرات وزارية دورية، تأسيس أمانة مشتركة
تعاون طاقوي	استثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة	شركة مصدر الإماراتية، حكومات الجزر	تمويل مشاريع شمسية في فيجي وكيريباتي
تعاون اقتصادي	اتفاقيات تجارية وصناديق استثمار	دول مجلس التعاون الخليجي، بنوك تنموية	اتفاقيات مغربية-ناورو الاقتصادية

(53) Raiser, M., Ahmad, J. K., & Chen, G. (2023, April 17). *Small Island Developing States on a Path to Renewable Energy and Resilience: A Story from Maldives*. World Bank Blogs. https://blogs.worldbank.org/en/endpovertyinsouthasia/small-island-developing-states-path-renewable-energy-and-resilience-story

الهدف	الآلية/الأداة	الجهة المنفذة	أمثلة تطبيقية
المناخ والبيئة	مشاريع صندوق المناخ الأخضر	الصندوق الأخضر للمناخ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تمويل مشاريع طاقة متجددة في 7 دول جزرية
بناء القدرات	برامج تدريبية وبحثية	جامعات ومراكز فكرية	إنشاء معهد التعاون العربي-جنوب المحيط الهادئ
إدارة المخاطر	أنظمة إنذار مبكر وتأمين	مركز تقييم مخاطر المحيط الهادئ (PCRAFI)	خطط تأمين PCRAFI ، آليات ائتمانية طارئة

الجدول (2) تقييم مخاطر التعاون العربي-جنوب المحيط الهادئ وإدارتها

نوع الخطر	المحتوى	إجراءات المواجهة
مخاطر مناخية	ارتفاع مستوى البحر والأعاصير تؤثر على البنية التحتية	تعزيز المساعدات التكيفية، آليات استجابة سريعة
مخاطر جيوسياسية	تنافس القوى الكبرى يزيد عدم الاستقرار	الحفاظ على الحياد، المشاركة في التنسيق متعدد الأطراف
مخاطر مالية	تقلبات أسواق الطاقة والديون	تنويع الهياكل الاقتصادية، صندوق احتياطي مالي
مخاطر تنفيذية	اختلافات قانونية وضعف الحوكمة	إصلاحات حوكمية، تعزيز الشفافية

من خلال هذه الحزمة الاستراتيجية، يمكن الدمج بين مقاربة المؤسساتية التي تركز على بناء آليات التعاون، ومقاربة الاقتصاد المؤسسي التي تركز على تحليل التكلفة والعائد. وفي إطار حوكمة الطاقة العالمية، تشهد الدول العربية تحولًا من كونها مزودًا تقليديًا للطاقة الأحفورية إلى داعم نشط للطاقة الخضراء، من خلال تبني أهداف للحياد الكربوني للفترة 2050–2060، وتعزيز استثمارات الهيدروجين، وزيادة المساهمات في الاستثمارات الخضراء عبر منصات مثل مجموعة التنسيق العربية.

وقد أدى هذا التحول إلى توسيع نطاق النفوذ العربي في أجندة المناخ العالمية، ما أحدث تأثيرًا هيكليًا على منظومة الحوكمة الطاقوية الحالية. وعلى صعيد بناء مؤسسات التعاون الجنوبي، تُظهر هذه الدراسة أن آلية التعاون العربي–الجنوب الهادئ لم تعزز فقط التكامل الإقليمي، بل أصبحت أيضًا نموذجًا يُحتذى به من قِبل الدول النامية الأخرى التي بدأت في دمج آليات التعاون الجنوبي ضمن استراتيجياتها الوطنية.

إن هذا التعاون يجسد تطبيقًا عمليًا لمفهوم التعاون بين دول الجنوب في منطقة المحيط الهادئ، ويُسهم في كسر نمط الاعتماد التقليدي على المساعدات، ويعزز تقاسم ثمار التنمية بين الدول. وفي سياق التنافس الجيوسياسي الإقليمي، فإن مشاركة الدول العربية تمنح المنطقة قوة خارجية جديدة وفرصًا استراتيجية. وعلى الرغم من التباعد الجغرافي بين الشرق الأوسط وجنوب المحيط الهادئ، فإن التركيز المشترك على المناخ والطاقة والتنمية المستدامة خلق "جسرًا" من التعاون، عزز من مكانة الدول العربية في المنطقة، وساهم في موازنة النفوذ التقليدي للقوى الغربية.

وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يسهم تعميق التعاون العربي-الجنوب الهادئ في تعزيز تعددية النظام الدولي من خلال تقوية شبكة بلدان الجنوب من جهة، ومن جهة أخرى، المساهمة في تطوير قواعد الحوكمة العالمية بشكل أكثر عدالة وتعددية.

قائمة المراجع.

1- Aisi, R. G. (2013, December 11). *Needs of countries in special situations – The case for Small Island Developing States* [Statement]. United Nations. Retrieved from https://sdgs.un.org/statements/pacific-small-island-developing-states-11347

2- Arab News. (2024, October 5). *Saudi Arabia to help Pacific islands develop, fight climate change*. Retrieved from https://www.arabnews.jp/en/saudi-arabia/article_132089/

3- Gulf Times. (2023, June 13). *Qatar participates in ministerial meeting between Arab countries, Pacific Island countries*. Qatar News Agency (QNA). Retrieved from https://www.gulf-times.com/article/662923/qatar/qatar-participates-in-ministerial-meeting-between-arab-countries-pacific-island-countries

4- Ministry of Foreign Affairs of the Sultanate of Oman. (2023, June 12). *Oman at meeting of Arab and Pacific Island Countries*. Retrieved from https://www.fm.gov.om/oman-at-meeting-of-arab-and-pacific-island-countries/

5- Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates. (2023, June 13). *UAE attends second ministerial meeting of Arab League and Pacific Small Island Developing States*. Retrieved from https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2023/6/13/13-6-2023-uae-pacific

6- Ministry of Foreign Affairs of the United Arab Emirates. (2010). *The UAE Partnership in the Pacific Program* [Policy document]. Retrieved from https://img.scoop.co.nz/media/pdfs/1002/UAE_Partnership_in_the_Pacific_Backgroud_document_768877.pdf

7- Pacific Islands Development Forum. (2019). *Pacific Platform for South-South Cooperation*. Retrieved from https://www.pidf.int/ssc/

8- Waron the Rocks. (2025, March 15). *The South Pacific is the new frontline in the rivalry with China*. Retrieved from https://warontherocks.com/2025/03/the-south-pacific-is-the-new-frontline-in-the-rivalry-with-china/